المعارضة القوية، بل حكومة ضعيفة قد تتسبب في فقدانه. وضعف المعارضة يفتح الامكانات للعمل في المكان الذي يمكنها الازعاج فيه: في التقدم في عملية السلام. فاذا نجحت الحكومة في قيادة الدولة الى تسوية تقوم على تنازلات جوهرية في الاراضي المحتلة، فلا شك في ان نشاط المعارضة سيتعاظم داخل الكنيست وفي الشارع، لكنها لن تستطيع اسقاط الحكومة. وبالعكس: فاذا فوّتت الحكومة الفرصة المتاحة للسلام، فانها سوف تحافظ، فعلاً، على المناطق، وتضعف، الى حدّ كبير، نشاط المعارضة، لكنها، في نهاية المطاف، ستفقد الحكم» (**هآرتس**، ٢٨/٦/١٩٩٣).

أمّا الكاتبة ايلانه همرمان، فوجهت انتقادات شديدة الى حكومة رابين لأنها «لم تثبت حتى الآن، بأي حال من الاحوال، انها حكومة سلام». وأضافت «ومن هذا الوهم، وكما يبدو، حان الوقت لأن نستيقظ، وحان الوقت لاجراء حساب ثاقب للنفس مع هذه الحكومة ومع أنفسنا...» (**بوليتيكا**، العدد ٥٠، تموز / يوليو ١٩٩٣، ص ٤).

وعددت همرمان مآخذ عدّة على سياسة حكومة رابين من بينها انه «فرض في عهد هذه الحكومة على سكان المناطق [المحتلة] نظام قمع لم يعرفوه في معظم أيام حكومة الليكود». ورأت همرمان انه يمكن اجمال أداء الحكومة ازاء الفلسطينيين في العام الاول من عمرها، بتسجيل تحرك ايجابي في اتجاههم في بعض الامور غير الجوهرية، أمّا الميزان العام لسياستها فيبقى سلبياً: «ففي الجانب الايجابي، يمكن تسجيل خطوات مثل منح الفلسطينيين مزيداً من الحرية والحركة السياسية، أكان ذلك داخل المناطق الفلسطينية المحتلة ـ بعقد الاجتماعات واللقاءات ـ أو لناحية السماح بالاتصالات بين سكان المناطق الفلسطينية المحتلة ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية في تونس؛ أو على شكل تخفيف قبضة الرقابة على الصحف، وسخاء أكثر في تخصيص الاموال للمدن والقرى الفلسطينية، وأخيراً اعادة ٢٥ من المبعدين القدامى» (**المصدر نفسه**).

أمّا الجانب السلبي فيتجسد، على سبيل المثال، لا الحصر، «في ارتفاع مضطرد في عدد القتلى والمصابين، وبهدم عشرات المنازل... وبعملية الطرد الاخيرة لأكثر من ٤٠٠ من السكان. كذلك يتجسد الامر في الحضور المكثّف والأيدي على الزناد لقوات الجيش في مراكز التجمعات السكانية المكتظة وبخاصة في قطاع غزة، حيث منذ نهاية آذار (مارس) الماضي، حُرم عشرات الألوف من العمال وأبناء عائلاتهم لقمة العيش، وفُرضت قيود مشدّدة على تحركات السكان، ومنع الوصول الى القدس الشرقية التي تعتبر مركزاً اقتصادياً وطبياً وثقافياً ودينياً للفلسطينيين» (**المصدر نفسه**).

وبالنسبة الى موقف حكومة رابين في مفاوضات السلام، رأت همرمان، ان جولات السلام التي تمّت بين هذه الحكومة والفلسطينيين انتهت الى لا شيء. ولاحظت ان الوثيقة الاسرائيلية التي قدمت الى جولة المفاوضات التاسعة، لم تتضمن أي تغيير جوهري مقارنة بمواقف الحكومة السابقة، «فاسرائيل تواصل الاقتراح على الفلسطينيين ادارة ذاتية ذات طابع بلدي ـ وظيفي، وليس سيطرة فعلية على مصيرهم الفردي والوطني في اراضي الضفة [الفلسطينية] وقطاع غزة المحتلين» (**المصدر نفسه**).

وخلصت همرمان الى ان الاتفاق المرحلي الذي سيقوم على المبادىء التي تقترحها اسرائيل، والهادفة الى ابقاء كل «الخيارات مفتوحة» استعداداً للتسوية النهائية ـ «سوف يقود الى الفوضى: فأي سلطة ذاتية فلسطينية منتظمة لن تتمكن من الثبات والبقاء في منطقة مجزأة قطعاً قطعاً بين ادارتين: ادارة للمستوطنات المنتشرة بالعشرات في أجزاء الضفة والقطاع كافة، وأيضاً في وسط أماكن التجمعات والقرى العربية؛ وادارة أخرى للفلسطينيين» (**المصدر نفسه**).

هاني العبدالله